اللسانيات والنحو العربي قراءة في نظرية نحو الكلام

م.د.معالي هاشم علي أبو المعالي
جامعة بغداد/ كلية العلوم الإسلامية / قسم اللغة العربية

ملخص البحث

هذا البحث محاولة لإيجاد حلولاً لما يُقال من تعارض بين النحو العربي واللسانيات ؛ إذ ممكن أن تُسهم اللسانيات في تطوير قضايا النحو وتحديثها ،ومن ثمة لا تعارض بينهما إذ يكتنف هذا القول الغموض والتسرع ؛ لأنّه يغفل عن أهمية تحديد المفاهيم وضبطها ،فلكل مفهوم خصوصياته الإبستمولوجية أبعاده الخاصة به ،وإنّ هذا المفهوم نلمسه من خلال وجود فروق جوهرية بين النحو واللسانيات ، إلا أنّ هذا الاختلاف لا ينفي التعاون والتكامل بينهما . وبذلك تُثار أسئلة عدّة في بحثنا لإثارة جوانب نظرية وتطبيقية متحصلة من الجمع بين بعض المفاهيم التراثية والمفاهيم اللسانية المعاصرة ، منها : هل تسيء اللسانيات للنحو العربي؟ وهل هناك ما يسوّغ الجمع بين موضوعين يبدوان مختلفين ؟ .وقد إنطلقنا في هذه المحاولة لقراءة موضوعية في نظرية مهمة أسس لها علم من أعلام النحو واللسانيات في الوطن العربي ،له منهج واضح في دراستهما هو الدكتور كريم حسين ناصح الخالدي من خلال ظواهر موضوعية منهجية أسهمت في تطوير اللسانيات في الوطن العربي عموماً والعراق خصوصاً ، إذ حاول في كتابه الموسوم (نظرية نحو الكلام ...رؤية عربية أصيلة) أن يضع ملامح نظرية النحو في ضوء المناهج اللسانية المعاصرة ؛ لإعطاء صورة مشرقة لنظرية النحو العربي تكون أكثر قبولاً للقارئ المعاصر بكل أنماط ثقافته واختلاف جنسية إنتمائه.

العدد 55

20محرم 1440هـ

30 أيلول 2018م

Σ

التمهيد:

أصبحت اللسانيات مركز الاستقطاب في حقل البحوث الإنسانية، فكل العلوم تلتجئ في مناهج بحثها وفي تقدير حصيلتها العلمية إلى اللسانيات وإلى ما تنتجه من تقديرات علمية وطرائق الاستخلاص، والسبب في ذلك هو أن علوم الإنسان تسعى اليوم جاهدة إلى إدراك المنزلة الموضوعية بموجب ضغط المنزع العلمي على الإنسان المعاصر، ولمّا كان للسانيات فضل السَّبْق في هذا السباق الثقافي والفكري والمعرفي الواسع فقد غدت جسراً أمام بقيّة العلوم الإنسانية يعتليه الجميع بقصد اكتساب القدر الكافي من الموضوعية والجدّة والصرامة[1].

ولابُدَّ من الإشارة إلى أنّ اللسانيات لم تكن أسبق المعارف في اتخاذ اللغة موضوعاً لها، فقد سبقها النحو إلى ذلك، فهي ـ اللسانيات ـ تشارك النحو في مادة العلم، لكنها تختلف عنه في أسلوب تناولها ومعالجتها للغة، والعلوم إذا اختلفت في المنهج تباينت في الهويَّة، فاختلاف المنهج هو الذي أكسب اللسانيات شرعيّة العلم المستقل بذاته[2]، فضلاً عن أنّ "اللسانيات ـ لكونها وصفيّة تعطي الاستعمال حقّ مراجعة المعيار وتجعل له الأولويّة، في حين أنّ النحو ـ لكونه معياريّاً ـ يقبض على الاستعمال أنفاسه، ويجعله تحت وطأة المعيار الذي هو في الأصل وليد الاستعمال، فالأصل هو الاستعمال، والمعيار فرع عليه، إذ الاستعمال من حيث النشأة سابق المعيار، فقد وجدت اللغة قبل أن يعقلها العقل ويضع لها علماً"[3]. وعلى العموم فإن "نسبة ما بين النحو واللسانيات كنسبة ما بين علم الأخلاق وعلم الاجتماع في شجرة الفلسفة؛ النحو قائم على ما يجب أن يكون، واللسانيات قائمة على ما هو كائن"[4]، لكن في الحقيقة أنّ هذا الاختلاف الجوهري بين هوية النحو وهوية اللسانيات لا ينفي التعاون والتكامل بينهما فهما " ليسا ضدين بالمعنى المبدئي للتضاد، كيف والنحو نفسه مفهوم مزدوج، إذ هو يعني في نفس الوقت جملة النواميس الخفية المحركة للظاهرة اللغوية، كما يعني تفسير الإنسان لنظام اللغة بمعطيات المنطق من العلل والأسباب والقرائن، ويتجلى هذا الفرق المفهومي في الصياغة المزدوجة تبعاً لقولك: نحو العربية أو نحو الفرنسية..فأنت تعني

العدد 55

20محرم 1440هـ

30أيلول 2018م

نظامها، أو لقولك: النحو العربي أو النحو الفرنسي فالمقصود عندئذ عملية استخراج النظام الداخلي في تلك اللغة"[5].

يتبيّن مما سبق أنّ اللسانيات يُمكن أنْ تُسْهِم في تطوير قضايا النحو العربي وتحديثها، فلا نجد تعارض بين اللسانيات والنحو؛ فلو فَهِم اللسانيون العرب ما كتبه النحاة الأوائل ـ سيبويه مثلاً ـ لخرجوا بحقائق لا تقل أهمية عن الحقائق التي قدّمها سوسير وتشومكي وغيرهم، فهناك حقائق ومفاهيم لغوية في النحو العربي تشبه حقائق ومفاهيم لسانية عند اللسانيين الغربيين؛ ولاسيما في حقل علم النحو أو التراكيب syntax[6].

ويُوجز الدكتور حافظ إسماعيلي علوي ما يُمكن أن تُقدِّمه اللسانيات للنحو العربي، منها[7]:

1. فهم أعمق للغة ذاتها مما يُمكِّن من إعادة النظر في كثير من الأفكار الموروثة مثل تركيب اللغة.
2. اللسانيات تساعد في الكشف عن حقيقة البنيات النحوية بشكلٍ أعم وأوضح وبالتالي يمكن للنحو إعادة صياغة القواعد المعيارية صياغة تتحقق فيها درجات عالية من التعميم والشمول والبساطة والدقة والوضوح.
3. الأرضية المنهجية لبناء الأنحاء، وتبرير اختيارها من حيث صياغتها وأشكالها وعلاقتها باللغات انطلاقاً من الشروط الداخلية والخارجية اللازمة في الأنحاء مثل التعميم والبساطة والوضوح.

العدد 55

20محرم 1440هـ
30أيلول 2018م

المبحث الأول: في ظلال نظرية نحو الكلام:

عُرِف في الدراسات اللسانيّة نظريات عدّة تُعنى بالبحث ببعض الأمور التي تخص منهجاً لسانياً معيناً أو فروض معينة يحاول الباحث تحليلها وكشف أهم مفاهيمها وقوانينها وأُسسَها.

وقبل البدء بالحديث عن (نظرية نحو الكلام) وعلاقتها بالدرس اللساني الحديث، لابُدَّ من الإشارة إلى مفهوم النظرية عموماً، فالنظريّة هي نتاج مجموعة عقول تنتمي لعدد من الأجيال[8]، أو هي عبارة عن مجموعة من الافتراضات والآراء التي تُكوِّن في مجموعها نظرية، أو مجموعة من المبادئ العامة المتماسكة بشكلٍ كبير أو قليل يُراد به شرح مدى الظواهر[9]. وإنّ أبسط تعريف معجمي للفظ (نظرية) يصفها باعتبارها مجموعة القواعد أو القوانين التي يقوم عليها موضوع أو مهارة عملية[10].

وعلى الرغم من كثرة التعريفات والتفريعات، فإنّ تعريف النظرية يظل بسيطاً يستوعب كل الاختلافات، وممكن أن يصطلح على أنّ النظرية هي فرضٌ علمي يربط قوانين عدَّة بَعْضَها ببعض ويَرُدُّها إلى مبدأ واحد يمكن أن تستنبط منه أحكاماً وقواعد[11]. "فالنظرية تبدأ من الفرض، وتنتهي بالقانون إذا ما ثبت على جهة اليقين صحتها بما لا يدع أي مجال للشك يربط بعضهم بين النظرية والفرض والقانون"[12].وقد وقف تراثنا العربي على مختلف القوانين والأسس التي تقوم في الظواهر المدروسة عن النظريات اللسانية التي تقوم في اذهان العلماء، إذ تتمثل في تصورات العلماء عن هذه القوانين.

ونلحظ عدد كبير من اللسانيين العرب قدَّموا التراث النحوي من خلال إعادة تقديم التراث اللغوي في صورة نظريات لغوية مثلما سبق تقديمه في صورة اتجاهات ومدارس لغوية، أما قراءتهم فغالباً ما تكون قراءة معمقة معرفية متناسبة مع شأن العمل الإبداعي ومستواه الذهني والتعبيري، إذ تعتمد الفعّاليات المعرفية الأربعة بأكملها، تفسيراً وتحليلاً وتعليلاً وتأويلاً[13].

وقد حاول الدكتور الخالدي أن يُقدِّم نظرية (نحو الكلام) في ثوبٍ قشيبٍ منبثق من النظريات اللسانية المعاصرة، إذ حاول أن يَضُم "الرؤى اللسانية الحديثة، إلى الرؤى القديمة المتوارثة، ليؤكد ضرورة التواصل بين الحاضر والماضي في الدرس النحوي بدل

الانزواء في أحد الزمانيين، وفقدان سمة الاستمرارية والتراكمية في العلم؛ ذلك أنّ استمرار الدرس العلمي لأيّ علمٍ يؤدي إلى تطويره بشرط أنْ يكون في الاستمرار ابتداعٌ في الأساليب والوسائل، يؤدي إلى تجديد الابتداع في النتائج، وهذه السمة ضرورة مُلحَّة في النحو العربي بسبب ارتباطه بثبوت القرآن الكريم"[14]، فضلاً عن توجيهه دعوة صادقة للسانيين لبناء شخصية علمية تُمكنّهم من التواصل مع التراث والمناهج اللسانية الحديثة، يقول:" هي دعوة صادقة لتحفيز الطاقات المبدعة، والقدرات الخّلاقة للمحاولة، والتجريب والابتكار لكي نؤسس مذاهب عربية حديثة يمكن القول عنها إنّها من بنات أفكار العرب، ومن مناهجهم الحديثة، ومن عطائهم الجديد، لكي يقرأ علماء الغرب ما يكتبه علماء العرب بعناية، وتأمل، ويوازنوه بما في المناهج الغربيّة ويزيدوا به ما لديهم لا أن يقولوا لعلمائنا هذه بضاعتنا رُدَّت إلينا"[15]، كما أشار إلى "الرؤى العربية الأصيلة التي حددت زوايا إمتداداتها في منابع الفكر النحوي العربي التي لم تَشُبها شوائب أجنبية أو مؤثرات خارجية، ومن تلك المنابع كتاب سيبويه الذي عبّر في كثيرٍ من أفكاره ومباحثه عن آراء الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبي عمرو بن العلاء ومّنْ أخذ عنهم.."[16]، ويُرْدِفُ عرضه قائلاً:"ولا يقتصر جهدي على عرض الرؤى العربية القديمة بل أسبغت عليها من تجربتي في النحو ما مكّنني من إعادة صياغة البناء النحوي بأطرٍ تجعله أكثر تواصلاً مع الفهم المعاصر"[17]، فالتطور "سُنّة من سُنن الحياة ومواكبة ركب هذا التطور، في غير انفصال عن القديم، تُعدُّ من الواجبات المنوطة بالباحثين، لكشف اللثام عن الإسهامات القديمة، والحديثة، لتقديم نظرية متكاملة"[18].

ولو فكّرنا مليّاً في أنظمة وقوانين وأُسس النحو العربي نُدْرِك تمام الإدراك أنّنا لم نُعْطِه حقة من الدرسِ والتأمل إلا القدر اليسير، إذ نجد أنّ "وراء قوانين النحو العربي وقواعده التطبيقية نظريّة توجيهيّة تفسيريّة، يبني على معرفتها النحاةُ تحليلاتهم النحوية، ويتّخذون منها مرتكزاً منهجياً في البحث النحوي؛ لأن عملهم يتجاوز معرفة أحكام ضبط الكلام إلى معرفة نظريات هذه الأحكام ومناهجها البحثية، فلا يحتاج مُتعلِّم النحو غالباً إلى تعمق نظريات العامل والمعمول، والأصل والفرع، والباب، والعلة، والتمثيل، وغيرها من النظريات المكوّنة لنظرية النحو العربي، أمّا النحوي فعمله مبنيّ على إدراك هذه النظريات والتبحّر فيها، وتَميّزه مَنوطٌ بتعمّقه في فهمها ودراستها"[19].إنّ البحث في المنظومة

العدد 55
20محرم 1440هـ
30أيلول 2018م

النحوية أمرٌ لابُدَّ منه، فالنحو " نظرية علمية قائمة على أُسس ثابتة، وقوانين مستقرة تُبنى الأحكام النحوية في ضوئها، وهي نظرية تختلف عن غيرها في خصوصيتها المستمدة من طبيعة اللغة العربية ومادتها اللغوية، وطرائق بنائها"[20].

والحقيقة أنّ النظرية هي مجموعة من القوانين والأُسس، وقد ضمت (نظرية نحو الكلام) عدد من القوانين النحوية التي اكتشفها النحويّون من خلال استقراء النصوص البليغة، وهي قوانين دقيقة وصارمة، أجملها في الآتي[21]:

1. قانون الائتلاف والإعراب.
2. قانون وضع الألفاظ في موضعها.
3. قانون المشابهة.
4. قانون الاقتصاد في اللفظ والاتساع في المعنى.
5. قانون العَدْل في البناء للاتساع في المعنى.
6. قانون تعدد المعاني يُوجب تعدد أنماط الكلام.

وجديرٌ بالذكر أنّ تسمية الدكتور الخالدي لهذه الأبواب بـ(قوانين) لم يكن اعتباطياً، وإنّما تولّد هذا المصطلح لديه من استنتاجاته وملاحظاته الفاحصة والدقيقة للمباحث النحوية التي ركزت على دراسة الأبواب النحوية كافة، مستقيّاً إياها من مصادرها الأساسية الأولى، لإستخراج فكرة أي قانون من هذه القوانين، من مقولات القدماء وتعقيباتهم واستنتاجاتهم محاولاً إعادة صياغتها في قوانين يمكن اعتمادها في تفسير البناء الجُمليّ بحسب تصوراتهم وبحسب المعرفة النحوية المعاصرة[22]

ومما ينبغي الإشارة إليه أنّ الدكتور الخالدي ممن يساوون بين مصطلحي (الكلام) و(الجملة)، فضلاً عن أنّه يُفضِّل مصطلح (الكلام)؛ وذلك لإحياء المصطلح ولأنّه أوفق من مصطلح الجملة لغةً واصطلاحاً[23]: فهو بذلك يتابع من القدماء سيبويه[24](ت180هـ)، وابن السراج[25](ت316هـ)، ومن المحدثين عباس حسن[26]، وعبد الرحمن الحاج صالح[27].وحقيقة الأمر أنّه لا تزال مسألة تحديد مصطلح الجملة والكلام محل خلاف وسجال النحاة، وسبب الخلاف هو الخلط الذي أورده النحاة بين المصطلحين فَهُم جعلوهما متماثلين، إلا أنّ قسماً منهم وصفوهما بالمستويين المتميزين المختلفين[28].

المبحث الثاني: نظرية نحو الكلام والمناهج اللسانية المعاصرة:

إنّ مسألة الربط بين الفكر اللغوي عند العرب، والمناهج اللسانية المعاصرة، أصبح من المسائل المهمة والتي لابُدَّ منها؛ ولاسيّما بعد ظهور عدد من الاتجاهات[29]، منها مَنْ يُنادي بالقطيعة مع التراث اللغوي العربي، منبهر بكل ما جاء به الغرب من نظريات ومناهج، مما أفضى بأحد الباحثين إطلاق مصطلح (ثقافة الشرخ)[30] على هذا الاتجاه، والآخر: إتجاه قديم أو تقليدي لا يروم النظر إلى الحديث مطلقاً وإنّما ينظر إلى القديم نظرة متعصبة ويرفض كل المناهج اللسانية المعاصرة، أما الاتجاه الثالث: فهو يحاول الربط بين النحو العربي والمناهج اللسانية المعاصرة بحثاً عن منهج جديد يُعيد قراءة التراث اللغوي في ضوء النظريات والمناهج اللسانية المعاصرة.وقد مثّل الدكتور الخالدي للاتجاه الثالث من خلال تجربته في كتابه الذي نحن بصدد قراءته قراءة فاحصة موضوعية في ضوء معطيات ونتائج الدرس اللساني المعاصر، مستندين في ذلك على ما ذكره في كتابه من وجود فريق من الباحثين حاول التوفيق بين المناهج الغربية والتراث اللغوي العربي القديم وإعادة قراءته وصياغته لنخرج بقراءة علمية واعية تندرج تحت مصطلح (لسانيات التراث)[31]، وتكمن أهمية هذه القراءة في اكتشاف أساس جديد يُضاف إلى أُسس أخرى سبق اكتشافها من أجل إعادة صورة لأصلٍ مفترض بأدواتِ تنقيب وكشف معاصرة[32]؛ لإعادة تشكيل الفكر اللساني من جديد.ويمكن أن نقرأ نظرية نحو الكلام قراءة مزدوجة طرفها الأول في التراث والآخر في المناهج اللسانية المعاصرة، كالآتي:

1. المنهج البنيويّ:

تُعّرف اللسانيات البنيوية بأنّها الصيحة النَّظرية والمنهجية التي جمعت مدارس مختلفة في دراسة اللغة في القرن العشرين[33]، ويكون التحليل اللساني بنيوياً عندما يقوم على النَّظر إلى مُكوِّنات الظاهرة اللغوية المدروسة كبناء قائم على العلاقات بين العناصر المكوِّنة لهذا البناء، فالظواهر اللُّغوية أو اللسان في مستوياته المختلفة بنية structureتتألف من عناصر داخلية تندرج في شبكة من العلاقات التَّقابلية التي تضبط مواقعها وآليات اشتغالها[34].

والحقيقة أنّ القول بأن (البنيوية) مدرسة أو اتجاه أو منهج واحد قول فيه نظر، إذ إنّها في واقع الأمر عدة مدارس أو اتجاهات، بينها وجوه اتفاق وافتراق، تشترك كلّها في الأرضية التي انطلقت منها، فضلاً عن بعض الثوابت من المبادئ التي حددت معالمها، ولكنها في الوقت نفسه تفرعت إلى مناحٍ واتجاهات عدة، مما يُسوّغ لنا أن نقول: إن هناك (بنيويّون)، لا منهج بنيوي أو مدرسة بنيوية واحدة[35].

ولابُدَّ من الإشارة إلى أنّ دي سوسير هو صوت البنيوية التي لا تزال أصداؤه تتردد حتى اليوم، إذ يُعتبر مؤسس اللسانيات البنيوية؛ وذلك لأنّه كان أول مَنْ ألهم معاصريه في قوةٍ بأفكارٍ جديدة عن اللسانيات، فضلاً عن أنّ عدد كبير منهم بدؤا من الأسس النظرية نفسها التي تضمنتها آراؤه[36].ولا يهمنا في البحث المقارنة بين الاتجاهات البنيوية المختلفة، بل ما يهمنا هو إيجاد قسمات لسانية بنيوية واضحة في نظرية نحو الكلام، ومحاولة قراءتها في ضوء اتجاه مهم من اتجاهات اللسانيات البنيوية هو (التوزيعي)Distribution ، إذ لا تتضح معالم البنيوية إلا مع التوزيعيّة التي أسسها هاريس، وجسّد كل أبعادها النظريّة والتطبيقية[37]، والذي نجد جذوره عند بلومفيلد قبل هاريس، إذ يعتبر المسؤول الأول عن تبني المنهج السلوكي الآلي الماديّ[38].

والتوزيع هو منطلق التحليل اللساني في المدرسة الأمريكية الوصفية، فهي تُعدّ المرحلة الثانية في تطور علم اللغة الوصفي في أمريكا، أو ما يطلقون عليه (البنيوية الأمريكية)، إذ ينطلق التحليل التوزيعي من مدونةٍ محدودة، ليحصر مجموع السياقات أو المواضع التي ترد فيها الوحدات اللغوية الدالة (الكلمات) عن طريق استبدال كلمة بأخرى من أجل تحديد توزيعها، أي القسم الذي تنتمي إليه، متميزة بذلك عن الوحدات الأخرى[39]، فالتوزيع "هو مجموعة القرائن الخاصة بالعناصر"[40]، أو بعبارة أوضح نستطيع القول: إنّ التوزيع "هو مجموع المواقع التي نجد فيها الوحدات داخل جمل تنتمي إلى متن لغوي معين"[41]، وبذلك يكون محور اهتمام (التوزيع) الوحدات اللغوية تمتحنه بطريقة الإستبدال[42]. فيكون مفهوم التوزيع مرتبط بالوحدات اللغوية، وهذا الأمر ليس غريباً عن الدرس اللساني العربي القديم، وقد أشار الدكتور الخالدي إلى هذا المبدأ في التحليل اللغوي لنظرية نحو الكلام، إذ يمكن تلّمسه في عدد من أبواب النظرية، منها على سبيل المثال ما ذكره في (نوع الكلمة) والتي عدّها أساساً مهماً من أُسس بناء الكلام في

التحليل البنيوي للجملة، مستشهداً بنصوص من اللغويين العرب القدماء محاولاً شرحها وبيان أهميتها، إذ يقول:" يولي النحويّون نوع الكلمة أهميّة كبيرة في اختيار طريقة البناء، والأسماء تُبنى عليها الأسماء والأفعال، وتُبنى على الأفعال الأسماء، أما الصفات وأسماء الزمان والمكان والحروف، فلها مواضعها في البناء بحسب وضع العرب لها في مواضعها"[43].

وينقل لنا الخالدي نصاً لسيبويه مبيّناً رأيه فيه، تضمن بناء الاسم على الفعل، وبناء الفعل على الاسم، في قولنا: (زيداً ضربتُ وزيدٌ ضربتُه)، وقد عقد باباً آخر هو (باب ما يجري ممّا يكون ظرفاً هذا المجرى) وذلك قولك: يومُ الجمعة ألقاك فيه، وأقلّ يومٍ لا ألقاكَ فيه، وأقلّ يومٍ لا أصومُ فيه وخطيئةُ يومٍ لا أصيدُ فيه ومكانُكم قُمتُ فيه قال فيه:" فصارت هذه الأحرف بالابتداء كارتفاع عبد الله، وصار ما بعدها مبنياً عليها كبناء الفعل على الاسم الأوّل، فكأنّك قلت: يومُ الجمعة مباركٌ، ومكانُكم حسن وصار الفعل في موضع هذا، وإنّما صار هذا كهذا حين صار في الآخر إضمارُ اليوم والمكان، فخرج من أن يكون ظرفاً كما يخرج إذا قلتَ: يومُ الجمعة مباركٌ، فإذا قلتَ: يومُ الجمعةِ صمتُه، فصمتُه في موضع مبارك حيث كان المضمر هو الأقل كما كان المبارك هو الأوّل"[44]، ويعلّق الخالدي على نص سيبويه قائلاً:" فالظرف وضع الاسم، وابتُدئ به كما يُبتدأ بالاسم (عبد الله)، وخرج عن الدلالة الظرفية؛ لأنّه انتقل إلى الدلالة على الإسميّة"[45]، ويُردفَ عرضه قائلاً:" وفي هذا الموضع لابُدَّ من التأكيد على أنّ سيبويه يُعْمِل قانون الإجراء على الألفاظ التي توضع في موضع غيرها، ولذلك يورد في كلّ باب قوله (جرى مجرى) فيجري الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها، وذلك قولك تراباً وجندلاً؛ فكان حكم هذه الأسماء كحكم المصادر التي يدعى بها في نحو قولنا: سقياً ورعياً التي جاءت منصوبة بفعل مقدّر على مذهب سيبويه في قوله في تلك المصادر"[46]. ويورد أمثلة كثيرة من كتاب سيبويه ليستدل بها على ما ذهب إليه من أهمية نوع الكلمة في التحليل البنيوي للجملة.

إنَّ هيئة التوزيع في بناء الجملة يأخذ بنظر الاعتبار نوع الكلمة ليصحّ أن توضع في موضعها الأصلي الذي وضعت له، ويكون بناء الجملة في ضوء ذلك، ثم يجرون الأنواع الأخرى مجرى ذلك النوع تجوّزاً واتساعاً وهذا ما حاول الخالدي إثباته[47]. ولاشك

العدد 55

20محرم 1440هـ
30أيلول 2018م

أنّ مفهوم التوزيع يفترض مفهوم صحة التركيب[48]، وهذا الإجراء موجّه إلى مطلبٍ مزدوج بخطوتين رئيستين هما[49]:

1. تحديد العناصر،
2. بيان التوزيع النسبي لهذه العناصر ببعض.

وبذلك نلحظ أنّ المعنى ليس الهدف المباشر للمقاربة التوزيعية، وإنّما يكون إما وسيلة تقنية مساعدة، وإما إجراءً استكشافياً[50]، إذ إنّ "هدف التحليل اللساني البنيوي يتلخّص في ترتيب الوحدات اللغوية في مختلف مستويات التحليل اللساني، ومن ثمة فهو لا يقتضي بالضرورة أي معرفة بمعنى الوحدات. إنّ التوزيعيين لا يعتمدون المعنى في وصف البنيان اللغوية إلاّ من حيث إنّه وسيلة تقنية وإجرائية، وليس باعتباره هدفاً في ذاته. فالمعطيات الدلالية غير لازمة؛ لأن المعرفة بها قد تُفسد التحليل الموضوعي"[51].

وهذا الأمر تلّمسناه في نظرية نحو الكلام عند عرض الدكتور الخالدي لقضية ما يترتب على البناء من مواقع إعرابية، إذ يقول:" ... فالمصدر يأتي منصوباً إذا أريد به الدعاء كقولنا: سقياً ورعياً، فالنصب في هذه المصادر يفرضه معناها؛ لأن قولك سقياً معناه سقاك الله سقياً كما يقدّر ذلك النحويّون لغرض الإيضاح والتعليم، فكان النصب استحقاقاً لنوع اللفظ الذي هو المصدر، أي الحدث أو كما يُسمى أحياناً (الفعل) وهو في الحقيقة ليس فعلاً، بل هو مصدر في معنى الفعل، أما الاسم غير المصدر فليس فيه هذا المعنى، فلا يستحق هذا الموقع؛ لأنّه جوهر، وليس معنى، كما هو الحال في المصدر. غير أنّ سعة العربيّة تتيح للمتكلم الاتساع في الاستعمال، فيضع الاسم موضع المصدر كقولنا: (تراباً وجندلاً) نجعله في معنى المصدر، وكأنّك قلت تربت يداك وجُندلْتَ، فأعطي الاسم موقع المصدر، وقرب من معناه"[52]. فالتحليل البنيوي في نظرية نحو الكلام يحدده نوع الكلمة الذي يقتضي بناءً يفرضه ذلك النوع، وهذا البناء يعطي ذلك النوع الموقع الإعرابي عن معنى استعماله في الكلام، بحسب ما يستحقه وضعه الأصلي[53]، والموقع في التحليل التوزيعي الذي تحتله الوحدات هو الذي يحدد معناها، أي إن مدلول الوحدات مدلول توزيعي فحسب، مُرْتبط بالموقع الذي توجد فيه، فضلاً عن أنّ المواقع التي تحتلها هذه الوحدات هي وظائف الوحدات نفسها، فالإسم له عِدّة وظائف لأنّ له عِدّة مواقع، وهذا هو التحديد الأساسي لفكرة الموقع[54]positionnement.

ومما تقدم يمكننا القول: إنّه يمكن دراسة مسائل متعددة في ضوء المنهج التوزيعي والتي وردت في نظرية نحو الكلام محاولاً الدكتور الخالدي التأصيل لها في النظرية اللغوية العربية القديمة[55]، فتقريباً كل الأُسس في بناء الكلام والعلاقات الرابطة التي أشار إليها الخالدي ممكن دراستها في ضوء اللسانيات البنيوية بأنماطها المتعددة، إذ نجد في عرضه للعلاقات الرابطة بين مكونات الكلام وخصائصها يتطرق لخصيصة مهمة من خصائص الكلام يعنونها بـ(طول الكلام)، ولو قرأنا هذه الخصيصة في ضوء اللسانيات البنيوية، ولاسيّما البلومفيلدية، سنجد نظرية تحليل المكونات المباشرة Immediate constituents analysis لها جذورها في هذه الخصيصة، إذ يقوم التحليل إلى المكونات المباشرة على مقولةٍ مُؤدّاها أنّ "الجملة ليست خطاً أفقياً من كلماتٍ متتابعة، وإنّما هي نسق منظوم على نحو مخصوص، ويتوقف فهمنا للتراكيب في شطرٍ كبير منه، على هيئة نَظْم الكلم، ذلك أنّ كثيراً من الجُمل المُلبِسة التي تحتمل الواحدة منها معنيين أو أكثر إنّما يرجع اللَّبس فيها إلى هيئة النظم وَسمَتِه"[56]، ولو فتشنا عن الأرضية المشتركة التي تجمع بين التحليل إلى المكونات المباشرة والإطالة في الكلام في (نظرية نحو الكلام)، هو تحليل الجملة إلى أركانها الأساسية، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وقد تُزاد في أيّ من التركيبين حروف وألفاظ يقتضيها الحال أو فهم المخاطب، أو قصد المتكلم[57]، فبذلك يمكننا القول: إنّ الجمل ليست مجرد سلاسل خطيّة من العناصر، ولكنّها مكوّنة من طبقات من المكوّنات المباشرة، يعلو بعضها بعضاً، ومكوّنات المستوى الأدنى تكون جزءاً من مكوّنات المستوى الأعلى[58].

ولو توّقفنا ملياً على عدد من الأحكام النحوية، منها جواز نصب الاسم المعطوف على المجرور، بإضافة اسم الفاعل إليه، لزيادة الكلام بجار ومجرور يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، في نحو (هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً)[59]، قال سيبويه:" والنصب في الفصل أقوى، إذا قلت: هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً، كلَّما طال الكلام كان أقوى؛ وذلك أنّك لا تفصل بين الجار وبين ما يعمل فيه، فكذلك صار هذا أقوى"[60]. وبحسب الخالدي فإنّه يُشير إلى أنّ "الفصل بين أجزاء الكلام يؤدي إلى زيادة ألفاظ فيه؛ فيطول الكلام، وهذا يكون سبباً في القوة"[61].

فتحليل الجملة (هذا ضاربُ زيد فيها وعمراً) في ضوء المكوّنات المباشرة، يُفضي إلى مكوّنين مباشرين هما:

ـــ هذا ضاربُ زيدٍ.

ـــ فيها وعمراً.

وينطلق التحليل إلى المكوّنات المباشرة للجملة آنفة الذكر، من فكرةٍ جوهرية مَفادها أنّ الجملة تناسق وتوليف وارتباط بين وحدات صغرى هي الصُّرفات. فداخل مُتتاليّة (جملة) معيَّنة من الوحدات تتوسَّع المَكوّنات على شكل بناء تراتبي من أصغر وحدة، إلى الوحدة الكبرى التي هي الجملة، فضلاً عن أنّ الأساس في التحليل إلى المكوّنات المباشرة هو تحديد نقط الفَصْل، أي المواقع التي يُمكن أن تُعيَّن فيها المكوّنات المباشرة للجُملة في إطار تراتبي[62]، ويمكن تمثيلها بالشكل الآتي:

هذا	ضاربُ	زيدٍ	في	ها	و	عمر	اً
هذا	ضاربُ	زيدٍ	فيها وعمراً				
هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً							

وأخيراً لابُدَّ من الإشارة إلى أن هذه المحاولة لا تخلو من المجازفة، فالنحو العربي قد وضع على أُسس إبستمولوجية مغايرة لأسس اللسانيات البنيوية وخاصة في المبادئ العقلية التي بُنيت عليها تحليلاته[63]، إلا أنّه في نهاية الأمر، ليس التحليل إلى المكوّنات المباشرة إلا صياغة جديدة للطريقة المعروفة في الأنحاء التقليدية باسم التحليل المنطقي[64].

2. المنهج التوليدي التحويلي:

ظهر المنهج التوليدي التحويلي على يد تشومسكي اليهودي من أصل روسي[65]، حاول من خلال هذا المنهج أنْ يُحدث ثورة لغوية على المنهج السلوكي والنزعة البلومفيلدية[66]، فكان كتابه (البُنى النحوية (syntactis structures) الصادر عام 1957هو الشرارة التي فجّرت ثورة لسانية كبيرة، إذ بدأ بها عصر هو عصر النحو التوليدي التحويلي[67]، طرح تشومسكي في هذا الكتاب مُقاربة تُقدِّم أدوات صورية

(رياضية) تسمح بشكلٍ عام، وصف وتحليل وتعيين جمل اللغات الطبيعية، وفي معرفة كيفيّة توليدها[68].

وحريٌّ بالذكر أنّ ما يندرج تحت (القواعد التوليدية التحويلية) في تطورٍ مستمر منذ عام 1957، مروراً بكتاب (مظاهر النظرية التركيبية Aspect of the theory syntax) الصادر عام 1965 والذي حاول فيه التمييز بشكل واضح بين القدرة (قدرة المتكلمين)، والإنجاز (الملفوظات المُنتجة)، فالقدرة هي معرفة المتكلم الضمنية بقواعد اللغة، والإنجاز هو تمظهر هذه القدرة في عملية التكلُّم، فضلاً عن أنّ الإنجاز يخضع إلى عواملٍ نفسية، وبالتالي هو لا يعكس مباشرة قدرة المتكلم[69]، وكتاب (دراسات الدلالة في القواعد التوليدية(Studies on semantics in Generative Grammar الذي ظهر عام 1972م، وكتاب(دراسات في الشكل والتفسير) عام 1977، انتهاءً بكتابه (بُنيان اللغة) الصادر عام 2017م، إذ يمكن ملاحظة هذا التطور على الفرضية العلمية التي ترى أن الدراسات اللاحقة يُمكن أن تعدّل النظريات السابقة[70]، يقول الدكتور ميشال زكريا:" إنّ كل فرضية في إطار الألسنية التوليدية والتحويلية هي صحيحة ما لم تبرهن المعطيات اللاحقة عدم صحتها، وبالتالي، كلّ فرضية هي قابلة مبدئياً أن يُعاد النظر فيها"[71].

وبإيجازٍ يمكننا القول: إنّ النحو التوليدي التحويلي ـ منذ البدء ومروراً بكل مراحله ـ يُركز على الجانب الإبداعي (القدرة الإدراكية) في استعمال اللغة، إذ إنّ النحو عند تشومسكي لا يهدف إلى تحديد المعايير التي تمكن المتكلم من استعمال لغته الأم استعمالاً سليماً دون أخطاء، بل إنّ النحو عنده هو مجموعة من القواعد الكامنة في ذهن المتكلم، الراسخة والمكتسبة من محيطه الاجتماعي منذ طفولته، والتي تُمكنه فيما بعد من اكتساب لغات أخرى فضلاً عن تمكنه من انتاج جملٍ جديدة لم يسمعها من قبل[72].

ولابُدّ من الإشارة إلى أنّ النظرية التوليدية التحويلية ترتكز في أحد أسسها على أنّ هناك نظاماً لغوياً كلياً، تتشابه فيه كل اللغات وأنّ لكلّ نظاماً تركيبياً أساساً، واللغة العربية إحدى اللغات التي يمارس المرسِل فيها هذه السلسلة من العمليات؛ فتترتب

مكونات الخطاب في حالة كونه جملة مثلاً من مسندٍ ومسند إليه، على رأي كثير من النحاة[73]، هذا بشكلٍ عام، فيكون ترتيب عناصر الجملة الفعلية كالآتي:

فعل+ فاعل+ مفعول به+ بقية العناصر المكملة للمعنى

أما ترتيب الجملة الإسمية فيكون كالآتي:

مبتدأ+ خبر، أو ما يقوم مقامهما.

وبالعودة إلى نظرية نحو الكلام نجد أنّ الدكتور الخالدي يُشير إلى هذا الأساس المهم في النظرية التوليدية التحويلية من خلال تطرّقه لهذا الموضوع في (أسس بناء الكلام) فيعرضها ضمن (الترتيب في بناء الكلام) قائلاً:" لبناء الجملة أنظمة تراعى، وسنن تتبع ولها أصول في البناء ثابتة، ولها أحوال متغيرة، تتحكم في بنيتها أمور كأحوال المخاطب، وقصد المتكلم، والسياق، وغير ذلك"[74]،وفيما ذكره الخالدي إشارة واضحة إلى مبدأ مهم من مبادىء نظرية تشومسكي وهو (التحويل بالترتيب)، إذ يمكن أن تتغير مكونات الجملة أو الوحدة الإسنادية تقديماً أو تأخيراً حين يسمح النظام اللغوي بذلك، وبحسب السياق الكلامي[75].

ويشير الدكتور الخالدي إلى أنّ العلماء القدماء قد ذكروا الأصول في بناء الجملة، "من خلال التمثيل، أو الإشارات التي ترد في كلامهم، ومن تلك الأمثلة أنّ سيبويه أعطانا الشكل الأمثل للبناء الأصلي لكلٍّ من الجملة الاسمية والفعلية في المباحث الأولى من كتابه، عند حديثه عن المسند والمسند إليه، فقد مثّل للجملة الإسمية بقوله: (عبدُ اللهِ أخوك) ومثّل للجملة الفعليّة بقوله: (يذهبُ عندُ الله)"[76].

وينبغي الإشارة إلى أنّ المراد (بالتغيير في الترتيب) هو الذي يكون لغرضٍ معنويّ، كونّه من الأسس التي يُبنى عليها الكلام، وهو كلام متشعب تحدّث عنه العلماء القدماء من النحويين والبلاغيين[77]. ونجد في نص لسيبويه تحدّث فيه عن الجملة الفعلية، قال في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول:" وذلك قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً... فإنْ قدّمت المفعول وأخّرت الفاعلَ جرى اللفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله، لأنك إنّما أردت به مؤخراً كما أردت به مُقدّماً، ولهم تُرد أن تشغل الفعل بأوّل منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ، فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أنّ فيه مقدّماً، وهو عربي جيدٌ كثير

كأنّهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمّ، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويعنيانهم"[78].

في نص سيبويه السابق نجد الدكتور الخالدي محللاً النص ومُوَّجهاً إيّاه توجيهاً لسانياً في ضوء (التحويل) الذي أشار إليه تشومسكي من دون أن يذكره، إذ قال:" في هذا النص يتضح أنّ بناء الجملتين الأولى والثانية (ضَرَبَ عبدُ الله زيداً)، (ضَرَبَ زيداً عبدُ الله) مختلف من حيث الترتيب والمعنى، وإن تشابهت علامات الإعراب فيهما؛ لأن الذي يعنينا البناء وليس الإعراب، فمن حيث الترتيب اختلف بناء الجملتين حيث جاءت الأولى على أصل ترتيب الجملة الفعليّة، تقدّم فيها الفاعل على المفعول، وهذا الاختلاف في المبنى أدى إلى اختلاف في فهم المعنى، بحسب حال المخاطب ذلك أنّ الجملة الأولى تُقال لمن لا يعلم شيئاً عن الحدث وهو (الضرب) ولا يُعلم مَن وقع به الضرب، فالمخاطب خالي الذهن مِنَ الحدث، وممّن قام بالحدث، وممّن وقع عليه الحدث، أما الجملة الثانية فتُصاغ لنمطٍ آخر من المخاطبين، فتقال لمن كان يعلم بحدوث ضَرْب من عبد الله على أحدٍ من الناس؛ ولكنّه لا يعلم مَنْ وقع عليه الضرب، لذا قَدّم المتكلّم المجهول، الذي يهمّ المخاطب ويعنيه، وهو المفعول به، على الفاعل. ولم يكن قول سيبويه: (كأنّهم إنّما يقدمون الذي بيانه أهمّ، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم) بعيداً عن هذا التفسير؛ لأنّه أكدّ قضية ما يعنيهم ويهمّهم التي يتلهّف المخاطَب لمعرفتها لذا قدّمها المتكلم"[79].

نلحظ في النص المتقدّم أنّ الخالدي يشير إلى أهمية الترتيب، إذ حرص العلماء على استقراء المواضع التي تكون فيها الرتبة محفوظة، وهي الرتبة المتعلقة تعلقاً مباشراً بالدلالة[80].فبذلك يكون الترتيب الذي يُعدّ عنصراً تحويلياً يتم فيه إجراء تغيير يقع على ترتيب عناصر الجملة أو الوحدة الإسنادية بالتقديم والتأخير، كتقديم الفاعل على الفعل، أو المفعول به على الفعل والفاعل في الجملة أو الوحدة الإسنادية الفعلية، فالترتيب تحويلي يرتبط بالبنية العميقة المتعلقة بالمعنى في ذهن مستعمل اللغة، ويتم بتقديم ما حقه التأخير للتعبير عن ذلك المعنى ونقله إلى السامع[81]، ويمكن تمثيلها بحسب تشومسكي في الشكل الآتي[82]:

يتبدى لنا مما سبق أنّ للقواعد التحويلية دورٌ هام في إلقاء الضوء على الأبنية السطحية للتراكيب النحوية المنطوقة، تلك القواعد الفاعلة، والتي تستعين في عملية التحويل للأبنية العميقة بالمكونات التركيبية والدلالية والفونولوجية، لم تكن هذه القواعد بعيدة عن إدراك العلماء القدماء[83]، إذ عرضوا لهافي مؤلفاتهم، وبيّنوا دورها الفعال، من أمثال عبد القاهر الجرجاني[84] وسبقه إلى ذلك ـ ابن السراج[85]، وكما رأينا سبق سيبويه لهم.

ويناقش الدكتور الخالدي مبدأً مهماً من مبادىء (التوليدية التحويلية) هو (البنية العميقة والسطحية) التي ذكرها تشومسكي، إذ عدّهما مستويين لدراسة جمل اللغة، فيُميّز بين البنية السطحية أي البنية الظاهرة عبر تتابع الكلمات التي ينطق بها المتكلم، وبين البنية العميقة أي القواعد التي أوجدت هذا التتابع أو البُنى الأساسية التي يمكن تحويلها لتُكوِّن جمل اللغة، وهذه القواعد أو البُنى الأساسية تُبيّن تكوين الجمل في مستوى أعمق من المستوى الظاهر في عملية التكلم[86]. وترتبط البنية العميقة ارتباطاً مباشراً بما أطلق عليه تشومسكي (الملكة اللغوية)، إذ تعدُّ اللغة حالة للملكة اللغوية ونواتها المركزية[87]، وهي تُشير إلى مقدرة المتكلم ـ السامع (speaker – hearer) المثالي على إقران الصوت بالمعنى بالتوافق مع قواعد لغته، فهي ترتبط بالقدرات الكامنة في ذهن المتكلم ـ السامع[88].

وفي نظرية نحو الكلام نجد أنّ الدكتور الخالد يربط بين (البنية العميقة) وقدرة (المتكلم ـ السامع) وأداءه الكلامي في بناء الجملة ضمن (أسس بناء الكلام) يصطلح عليه (بالاختزال والاكتفاء)، إذ يشير إلى إمكانية ذكر ركناً واحداً من الأركان الأساسية في الجملة، أو ـ في بعض الأحيان ـ لا يذكر المتكلم أيّاً من الركنين الأساسيين، بل يقتصر على فضلة تدل على الركنين بمؤزارة المقام الذي يكون فيه المخاطب، وبحسب الخالدي فإنّه يرى أنّ العلماء الأوائل أول من اكتشف هذه الميزة المثالية في الأداء الكلامي، ويرى أنّ هذه المميزات تُعدّ من أُسس بناء الكلام، "فليس الحذف، أو الإضمار، أو الاستغناء،

أو الاكتفاء بقضايا منفصلة أو طارئة على بنية الكلام، "وكأنّها عملية لاحقة لمرحلة بناء الكلام، وكأنَّ المتكلم يبني الجملة في ذهنه ويُكمل بناءها، ثم يُجري عليها تغييراً بحذف جزء منها، وذلك تصوّر ساذج لا يرقى إلى فهم النحويين القدماء لهذه القضية"[89]، ويعزو السبب في بعض هذه الأمور الطارئة هو لأغراضٍ تعليمية بحتة، "فالنحاة الأوائل لم يطرأ على بالهم التغيير في بنية الجملة بعد اكتمال أركانها؛ كونهم أكثر الناس فهماً لمكونات البناء والظروف التي تكتنف عقل المتكلم في أثناء الشروع بنظم الكلام، فضلاً عما يكون عليه المخاطب من حذفٍ، أو تأكيد أو قصراً أو استفهام وغير ذلك مما يتطلبه الموقف بين المتكلم والمخاطب، فتدور أفكار وتُمحى أفكار، وتبدّل أفكار في عقل المتكلم، وهو ما شغل الباحثين المعاصرين فعبّر تشومسكي من الغربيين عن ذلك بما سمّاه (بالبنية العميقة)"[90].

ويُقدِّم الدكتور الخالدي نصاً لسيبويه يجعله شاهداً على أنّ فكرة (البنية العميقة) لم تكن وليدة الفكر النحوي العالمي، بل كان علماؤنا الأوائل سبّاقين إلى هذه الفكرة في حديثهم عن موضوعات الحذف، والإضمار[91]، قال سيبويه:" ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره، أن ترى الرجل قد قدِمَ من سفرٍ فتقول: خيرَ مقدَم، أو يقول الرجل: رأيت فيما يرى النائم كذا، فتقول: خيراً وما سرّ، وخيراً لنا وشرّاً، وإن شئت قلت: خيرُ مقدمٍ، وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدوّنا، أما النصبُ فكأنّه بناه على قوله: قدمتُ، فقال قدمتَ خيرَ مقدم، وإنْ لم يُسمَع منه هذا اللفظ، فإنّ قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله: قَدِمتُ، وكذلك إنْ قيلَ: قدمَ فلانٌ، وكذلك إذا قال: رأيتُ فيما يرى النائم وكذا وكذا فتقول: خيراً لنا، وشرّاً لعدوّنا، فإذا نصبَ فعلى الفعل. وأما الرفعُ فعلى أنّه مبتدأ أو مبنيّ على مبتدأ، ولم يُرد أن يحمله على الفعل، ولكنّه قال: هذا خيرٌ مقدمٍ، وهذا خيرٌ لنا، وشرٌ لعدوّنا، وهذا وما سرَّ، ومن ثَمَّ قالوا: مصاحبٌ مُعانٌ، ومبرورٌ مأجورٌ، كأنّه قال: أنتَ مصاحَبٌ، وأنتَ مبرورٌ، فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرتَ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرت وهو الفعل، والذي أظهرتَ الاسم"[92].يطرح الدكتور الخالدي مجموعة من التحليلات والأفكار للنص السابق، نحاول تلخيصها فيما يأتي[93]:

1. كان النحويون القدماء، على فهمٍ تام ومعرفةٍ كاملة بمنظومة الأحوال المحيطة بكلٍّ من المتكلّم والمخاطب، فضلاً عن الأنظمة التي يراعيها المتكلم في عقله قبل أن

العدد 55
20محرم 1440هـ
30أيلول 2018م

ينظم الكلام، فنجد المتكلم يستعمل حاسة البصر في قوله(أن ترى الرجل قد قدِم من سفرٍ) ليرى حال المخاطَب، وما يحيط به من علامات السفر، كالغبار، وإمتطاءه لدابته، وملامح التعب من السفر، ونلحظ الإيجاز في الجملة لعلم المخاطب، إذ اكتفى بذكر الفضلة (خيرَ مقدم).

2. إنّ ذكر الفضلة وحدها من الجملة الفعلية، هو بحسب ما يدور في ذهن المتكلم قبل صياغة جملته التي يُعبِّر بها عن المعنى الذي يريده هو، فالأساس هو ما استقر عليه عقل المتكلم من الاختيارات المختلفة التي تداولها في تقليبه للحالات المختلفة، ليقول ما يناسب المقام بالمعنى الذي يقصده.

3. إن قول سيبويه: (فالذي في نفسك) يُراد به المعنى الذي دار في عقلك، واستقر عليه، وهو إمّا أنْ تعبّر عنه بفعل وفاعل، وما يناسب الفعل من متعلقات، فعند اختيارك التعبير عن قصدك بالفعل والفاعل ومتعلقاته تدور في الذهن احتمالات بناء الجملة الفعلية، فيفترض ذكر أركان الجملة كلّها، أو ذكر واحد من الركنين الأساسيين، أو ذكر الفضلة وحدها، فيكون الاختيار بما يُعبّر عن المعنى المتعلق بالفعل فقط.

بناءً على ما سبق يتضح أنّ الحذف عنصراً تحويلياً وهو بذلك يسجل في الجملة أو الوحدة الإسنادية التوليدية الإسمية أو الفعلية لغرضٍ في المعنى، وتبقى معه هذه الجملة حاملة لمعنىً معين[94]، وبحسب تشومسكي فإنّه يُسمي (تمثيلات المعنى) (بالأنساق القصدية)، وهي أنساق تتحصل على جوانبٍ تعبيرية مُعيّنة تُمكّنك من فعل ما تفعله باللغة للتعبير عن أفكارك ومقاصدك[95].

وأودّ أنْ أُشير إلى أنّ هذا النوع من التحويل أطلق عليه الدكتور سمير استيتية مصطلح (التحويل الاختزالي)، إذ يتضمن قاعدة مهمة هي (قاعدة الحذف) مثّل لها بما يأتي[96]:

أ + ب ⟵ أ : ب أ

ونصّها هو (أ + ب تصبح أ، حيث ب غير متضمنة في أ).

والحق أنّ هذا الذي ذكره الدكتور الخالدي هو غيضٌ من فيض ما موجود في كتب النحويين القدماء، إذ يعوّل النحويون العرب على هذه المسائل التي إلتفت إليها بعض اللسانيين الغربيين في العصر الحديث.

3ـ المنهج الوظيفي التداولي:

يُعدّ المنهج الوظيفي من المناهج اللسانية التي اهتمت بدراسة اللغة، وتعود الأصول الأولى إلى جملة من الأعمال الحديثة أهمها مدرسة براغ التي هيمنت على اللسانيات لمدة طويلة من الزمن، إذ ركز أصحابها على الطابع الوظيفي للغة سواء من الناحية النحوية أو الصوتية أو الدلالية، فضلاً عن الجانب الاجتماعي التواصلي للغة، ومنذ الستينيات حاول بعض اللسانيين استثمار ما جاءت به مدرسة براغ من مفاهيم وتوصلوا إلى مفهوم مركزي سمّوه (ديناميكية التواصل)، وهو مفهوم يحيل الذهن إنّ الجمل التي يتكلّمها الإنسان ليست مجرد فعل لغوي فحسب، وإنّما هو مواقف إزاء واقع معين، مما يعني أنّ اللغة ليست مجرد عملية إنجازية وإنما هي تفاعل لتجارب يمكن إدراكها من خلال العلاقة بين المتكلم والسامع، وانطلاقاً من هذا التصور سعت الوظيفية إلى دراسة القدرة الانجازية لمتكلم اللغة وما يحكمها من ملابسات اجتماعية وغيرها[97]. وبذلك يمكننا أن نعدّ تعريف كونو (اللسانيات الوظيفيّة) بأنّه الأنسب بين تعريفات عدّة، إذ يعرّفها بأنّها "مقاربة لتحليل البنية اللغويّة تعطي الأهمية للوظيفة التواصلية لعناصر هذه البنية بالإضافة إلى علاقاتها البنيوية"[98].

وحقيقة أنّ مصطلح (التداولية) لا يختلف كثيراً عن مصطلح (الوظيفية) من ناحية الإجراء؛ لأنّ مُؤداهما واحد من حيث دراسة اللغة في التواصل أو الاستعمال، فضلاً عن اننا نجد الدكتور أحمد المتوكل يستعمل في أبحاثه مصطلحي (تداولي) و(وظيفي) بمعنى واحد[99]. وبذلك نلحظ أنّ اللسانيات الوظيفية تعطي الجانب التداولي أهمية كبيرة فضلاً عن أهمية الجانبين التركيبي والدلالي، إذ يعدّهما آليات لخدمة الجانب الأول لتحقيق التواصل[100]. فالدرس اللغوي (الوظيفي ـ التداولي) يدرس المنجز اللغوي في إطار التواصل، وليس بمعزلٍ عنه؛ لأنّ اللغة لا تؤدي وظائفها إلا فيه إذ لا تعدّ وظائف مجردة[101].

ولا بُدّ من الإشارة إلى أنّه من الصعب تحديد تعريف واحد للتداولية؛ إذ عرّفها كلّ باحث بناءً على مجال اهتمامه، وهذا الأمر يُبيّن أن الدرس التداولي درس غزير وجديد، فهي من المناهج التي تعدّ قاعدة اللسانيات بحسب كارناب إذ إنها محاولة للإجابة عن أسئلة تطرح نفسها على البحث العلمي، ولم تُجب عليها المناهج الأخرى[102]. ونلمس في تعريف (يول) جوانب مهمة في التداولية، أحسبه تعريفاً شاملاً لكل عناصرها فضلاً عن إيجازه، فعرّفها بأنّها "دراسة اللغة في الاستعمال in use أو في التواصل in interaction خاصة وأنّه يُشير إلى أنّ المعنى ليس شيئاً متأصّلاً في الكلمات وحدها، ولا يرتبط بالمتكلِم وحده، ولا السامع وحده، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدد (مادي، واجتماعي، ولغوي) وصولاً إلى المعنى الكامن في كلامٍ ما"[103].

ومن خلال إطلالة معمقة على نظرية نحو الكلام، نجد إشارات (وظيفية ـ تداولية) تمثلت في مسائلٍ كثيرة، إذ حاول الدكتور الخالدي إلقاء الضوء على التراث اللغوي العربي من خلال المنهج الوظيفي ـ التداولي، ولنا في (الإسناد) خير دليل على وجود ملامح وظيفية تداولية في النحو العربي، فالإسناد بأبسط تعريف له هو: العلاقة الشكلية التي تربط بين المكونات اللغوية[104]، وتتمثل هذه العلاقة بوجود مفهومين يُعدّان حجر الأساس في هذه العلاقة هما: (المسند، والمسند إليه)، ويعرّفه المتوكل تعريفاً وظيفياً بأنّه " الإجراء (أو القاعدة) الذي يُلحق سمة ما (وظيفة أو حالة أو غير ذلك) بمكونٍ ما وفقاً لشروط معيّنة"[105]، ويرى أنّ الإسناد يَمُرّ بمراحلٍ ثلاث من الوظائف هي: دلالية، وجهيّة، وتداولية[106].ومن الجدير بالذكر أنّ الدكتور محمد حماسة يُطلق على التركيب الإسنادي ـ أي: (الفعل+ الفاعل) و(المبتدأ+ الخبر) مثلاً ـ مصطلح (البنية الأساسية) ويُعرّفه بأنّه الصورة التجريدية لتركيب الجملة[107].

ويرى الدكتور الخالدي أن علاقة الإسناد هي العلاقة المعنوية بين الركنين الأساسيين اللذين تتولد من إسناد أحدهما إلى الآخر[108]، ثم يبدأ بتحليل هذه العلاقة في ضوء ما ورد في كتب القدماء، إذ يُشير إلى قول الخليل (ت175هـ)، الذي يناقش معنى الإسناد في اللغة بأنّ كُلاً من المبتدأ والفاعل هو المسند وهو الأساس القوي الذي يعتمد عليه في البناء والامتداد، ويكون ما يُبنى عليه مسنداً إليه؛ لأنّ كلاً من المبتدأ والفاعل

هو سَنَد يُسند إليه البناء ويمتد منه، وأمّا الخبر والفعل فهما يُسند إلى السند ويعتمد عليه فكلّ منهما مسندٌ إليه بحسب ما أورده الخليل[109].

وقد استند الدكتور الخالدي في تحليله للإسناد على التراث اللغوي العربي، وبالتأكيد يبدأ ـ كعادته ـ بكنز العربية وهو كتاب سيبويه، إذ يعتبر أول نحوي حاول أن يشرح العلاقات التي تربط بين هذه المكونات[110]، ويستشهد بنص يُبيّن فيه معنى المسند والمسند إليه، إذ قال:" هذا باب المسند والمسند إليه وهما مالا يُعني واحد منهما عن الآخر ولا يجد منه بداً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك عبد الله أخوك، وهذا أخوك ومثل ذلك يذهب عبد الله فلابّد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"[111]، وإنّ هاتين الرتبتين اللتين تنتجان تركيبين دلاليين مختلفين، قد أكد عليهما جمهور النحاة، فهذا ابن السراج يشرح علاقة البناء وفكرة احتياج المبني عليه إلى المبني، قال في معرض حديثه عن الخبر:" الاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع ويصير به المبتدأ كلاماً، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب ألا ترى أنّك إذا قلت عبدُ الله جالسٌ فإنّما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله؛ لأنّ الفائدة هي في جلوس عبد الله وإنّما ذكرت عبد الله لتسند إليه جالساً"[112].

وهنا نلحظ شرط الإفادة في طرفي الجملة الإسنادية، وذلك بأن يُفيد جزء منهما معنى يكمل الجزء الثاني ويؤدي معنى تاماً يحسن السكون عليه[113].ونلاحظ أنّ الإسناد في ضوء هذه المعطيات يتمثل في مبدأين اثنين هما[114]:

1ـ مبدأ الاستقرار الوظيفي Principle of functional stability : والمقصود به أن تنزع المكونات التي تحمل نفس الوظائف إلى أن تحتل نفس المواقع.

2ـ مبدأ الإبراز التداولي Pragmatic Highlighting Principle : ويقصد بها أنّ المكونات الحاملة لوظائف تداولية تنزع نحو (محور جديد) إلى أن تحتل مواقع (خاصة) من بينها، الموقع الصدر في الجملة.

ويعرض الدكتور الخالدي مسألة مهمة مرتبطة بالإسناد وهي تنص على أنّ "الرفع علم الإسناد يرشد المخاطب إليه، ويُعلمه قصد المتكلم الذي وضع العلاقة الإسنادية أساساً في بناء الجملة، فكان لابّد له من وضع الاسم في موضع يعرف منه أنّه قد أسند إليه حدث، أو كما يعتبر عنه النحويون أنّه أخبر عنه بخبر قد يكون فعلاً أو يكون

خبراً"[115]، فضلاً عن عرضه لمسألةٍ مهمة وهي أنّ الرفع أعلى مراتب الإعراب؛ وذلك لأنّه علم لارتباط ركنين لا يتم معنى الكلام إلا باجتماعهما وهما المسند والمسند إليه[116]، وهو بذلك يكون موافقاً لرأي الرضي الاستربادي (ت686هـ) إذ قال:" قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لأنّ الرفع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقي محمولة عليها"[117].

ويلاحظ الخالدي أنّ الإسناد من أهم مقومات بناء الجملة والرابطة المعنوية بين الركنين اللذين تبنى الجملة عليهما، فضلاً عن تحليله لرؤية النحاة القدماء من أن (السند) عمود الخيمة الذي تُبنى عليه سائر مكونات الخيمة، لذا أطلقوا عليه اسماً آخر هو (العمدة) ومن هنا استنبط العلماء مبدأ الاحتياج؛ لأنّ الركن الواحد لا يكوّن بناءً إلا بائتلافه مع الركن الآخر[118].

وهذا التصور الذي أشار إليه الخالدي نجده واضحاً وجلياً في المنهج الوظيفي، إذ يُشير الدكتور المتوكل إلى أن (فان فالين وفولي) يجدون في الجملة مكون رئيسي يشكل (مركز الاهتمام) ويكون المكوّن الذي يُبنى عليه باقي الجملة، ويُطلق على هذا المكوّن مصطلح (القيمة التداولية) أو مصطلح (العماد)[119].

واستناداً إلى التحليل السابق استطاع الخالدي أن يجمع ويوافق بين اللسانيات الوظيفية وما ورد عند العلماء القدماء فيما يخص مسألة الإسناد، فضلاً عن أنّه استعمل مصطلح (عمدة) وهو مصطلح معروف يُدرج بضمنه الأسماء التي نسميها (مسنداً إليه)، إذ يُقابل المبتدأ في الجملة الاسمية، والفاعل في الجملة الفعلية[120]، فالأدوار الدلالية والوظيفية التي تظهرها هذه التراكيب يُناقشها النحويون العرب مناقشة مستفيضة؛ وذلك لأنّهم كانوا مهتمين بشكلٍ خالص بالتحليل النحوي الوظيفي[121].

ويتشكل المنحنى التداولي عند الدكتور الخالدي في معظم تناوله لنظرية نحو الكلام، ولاسيما الباب الثالث المعنون (بالدلالة والمخاطب في نظرية نحو الكلام)، إذ تناول في المبحث الثاني (المخاطَب وأحواله في نظرية نحو الكلام)، ومن المعروف أنّ (المخاطَب) هو من أهم عناصر التداولية، إذ تتشكل البنية العامة لعملية التواصل بين السّامع (المخاطَب) والمتكلّم (المخاطِب) وحددّها ياكبسون بستةِ مكونات تقوم عليها بنية التخاطب وهي[122]:

Σ

1. المرسِل (المتكلّم)Destinateur.
2. المستقبِل (المتلقّي/ السّامع)Destinaire.
3. الرّسالة (الخطاب)Message .
4. الاتصالContact .
5. المرجعReferent .
6. الشفرةCode .

ويُحاول الدكتور الخالدي أن يُبيّن ملامح التداولية عند تناوله لبعض القضايا النحوية التي لها علاقة مباشرة بالمخاطب، فيضع نصاً لسيبويه يصف فيه حال المخاطب، قال سيبويه:" ... وذلك قولك إذا رأيت رجلاً متوجهاً وجهة الحاج، قاصداً في هيأة الحج، فقلت مكة وربِّ الكعبة حيث زكنتَ أنّه يريد مكة، كأنك قلت يريد مكة والله... أو رأيت رجلاً يسدّد سهماً قِبَل القرطاس فقلت القرطاس والله أي يُصيب القرطاس... ولو رأيت ناساًينظرون الهلال وأنت منهم بعيداً، فكبّروا لقلت: الهلال ورب الكعبة، أي أبصروا الهلال، أو رأيت ضرباً فقلت على وجه التفاؤل: عبدَ الله: أي يقع بعبد الله أو بعبد الله يكون، ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً، أو رأيته في حالة رجل قد أوقع فعلاً أو أخبرت عنه بفعل فنقول: (زيداً تريد) اضرب زيداً: أو أتضرب زيداً؟ومنه أنْ ترى الرجل، أو تخبر عنه، أنّه قد أتى أمراً قد فعله، فتقول أكلَّ هذا بخلاً، أي: أتفعل كلَّ هذا بخلاً؟ وإنْ شئت رفعته فلم تحمله على الفعل ولكنّك تجعله مبتدأ، وإنّما أضمرت الفعل هنا، وأنت تخاطب؛ لأنّ المخاطب المخبَر لستَ تجعل له فعلاً آخر في المخبَر عنه، وأنتَ في الأمر للغائب قد جعلت له فعلاً آخر يعمل، كأنك قلت: قُلْ له ليضرب زيداً أو قُلْ له اضرب زيداً، أو مُرْه أنّ يضرب زيداً، فضعف عندهم مع ما يدخل من اللّبس في أمرٍ واحدٍ أنْ يضمر فيه فعلان لشيئين"[123].

والمتأمل في نص سيبويه السابق ـ بحسب تحليل الخالدي ـ يلحظ أنّ حال المخاطَب الذي وصفه وصفاً دقيقاً لما هو عليه في وصف رجل متأهب يحمل متاعه ومستلزمات الحج، وهو محرم، قاصد إلى مكة، أو رؤية رجل يحمل قوسه وسهمه في حال تسديد، أو رؤية عصي وسياط بأيدي من يتأهب لضرب شخص، أو رؤية قوم مجتمعين في حال ترقب وترصّد، أبصارهم شاخصة إلى السماء وعيونهم مشدودة إلى

منطقة معينة يبحثون عن الهلال، ثم يُكبِّرون فيدلّ هذا المشهد على ظهور الهلال، فيستنتج النحويون ـ في ضوء القواعد الشكلية ـ حذف فعل كان ينبغي أن يُذكر، في حين أنّ الحال دلّت عليه لمعرفة المخاطب بهذه الحال[124].

ويُشير الدكتور الخالدي إلى أنّ هذا التفصيل في علاقة المتكلم بالمخاطب في اقدم كتاب وصل إلينا يُعدّ دليلاً قاطعاً على أنّ العرب تحدّثوا عن قضايا التداوليّة قبل علماء الغرب[125].فهذا الرصد الذي يستند على معرفة المتكلِّم بما يحيط المخاطَب، بالإستعانة بحواسّه التي يُمكن أن تُعينه على بناء الكلام بما يتناسب والحالة التي يريد تصويرها، إذ تحتوي الرسالة اللغوية على محتوى يفهمه المتلقي، تولّد من خلال وظيفة إقامة اتصال عن طريق (فعل الرؤية) الذي استخدمه سيبويه[126]. والتي ممكن أن نُدرجها ضمن الوظيفة المرجعية التي أشار لها ياكبسون والتي تتمحور حول الأشياء الموجودة في العالم الخارجي التي يتحدّث عنها الخطاب[127]، والتي تمثلت عند سيبويه في: (ظهور الهلال)، (متاع الحج)، (سياط).

مما سبق يمكننا القول: إنّ القدماء قد سلكوا في مؤلفاتهم نظاماً تواصلياً، راعوا فيه الأبعاد التداولية والوظيفية والاجتماعية للغة، إذ حرصوا على تمثل النظام واقعاً حياً، بيّنوا فيه كيفية تأليفه وتلاؤمه وتلازمه في ايصال الرسالة التبليغية لأطراف الخطاب[128].

ولم يكتفِ الخالدي ببيان المنحنى التداولي بالإشارة إلى عناصر التداولية، بل أشار إلى مسألة مهمة وسمها (بالقوة والضعف) درجها ضمن (خصائص مكونات الكلام)، هذه المسألة ـ بحسب الخالدي ـ لها ارتباط مباشر بالأفعال الكلامية التي تُعدّ النواة المركزية في الكثير من الأعمال التداولية، ويُعرف الفعل الكلامي:" بأنّه كلُّ ملفوظ ينهض على نظام شكلي إنجازي تأثيري، ويُعدّ نشاطاً مادياً نحوياً يتوسل أفعالاً قولية لتحقيق أغراض إنجازية (كالطلب، والأمر، والوعد، والوعيد...إلخ)، وغايات تأثيرية تَخُصُّ ردود فعل المتلقي (كالرفض والقبول)، ومن ثم فهو فعل يطمح إلى أن يكون فعلاً تأثيرياً، أي يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطَب، اجتماعياً أو مؤسساتياً، ومن ثَمَّ إنجاز شيء ما"[129].ومراد الخالدي في مسألة القوة والضعف أنّ بعض الألفاظ تكون في مواضع معينة أقدر على التأثير المعنوي من موضع آخر، فعلى سبيل المثال الأمر والنهي

يؤثران في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل، ويبنى على الفعل النصب، أكثر من أثر الاستفهام[130]، ويستدل على صحة رأيه بقول سيبويه في باب الأمر والنهي:" والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يُبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل، كما أختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأنّ الأمر والنهي إنّما هما للفعل، كما أنّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، وكان الأصل فيها أنْ يُبتدأ بالفعل قبل الاسم، فهكذا الأمر والنهي لأنّهما لا يقعان إلّا بالفعل، مظهراً، أو مضمراً، وهما أقوى في هذا من الاستفهام؛ لأنّ حروف الاستفهام قد يُستفهم بها، وليس بعدها إلّا الأسماء، نحو قولك: أزيدٌ أخوك؟ ومتى زيدٌ منطلقٌ؟ وهل عمروٌ ظريفٌ؟ والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل"[131]. فهنا سيبويه " يوجّه الألفاظ بحسب قوة أثرها في غيرها، تبعاً لقوة معانيها، لذا قالوا بأنّ الأفعال أقوى العوامل، وتبعها ما شبّه بها في القوة، ونحن ننظر إلى العمل في ضوء معاني الألفاظ، وتوجيه المتكلم لمواقع الألفاظ بحسب قصده، وليس بحسب قوة الألفاظ لأن الألفاظ لا تؤثر في الألفاظ، بل المعاني التي يوجهها المتكلّم بحسب قصده هي التي تؤثر في الألفاظ فترفع وتنصب وتجر"[132].فخلاصة القول في هذه الجزيئة أنّ العلماء القدماء ولاسيما سيبويه اهتموا بالخطاب فضلاً عن إبرازهم أثر حديث المتكلم في المخاطَب، وذلك في سياق الأمر والنهي[133].

ومما يؤيد تفسير الدكتور الخالدي في ضوء ما ورد عند القدماء ومدى التأصيل له في نظرية الأفعال الكلامية، ما ذهب إليه ابن السراج من تقسيم للأفعال، إذ قال:" والاسم الواصل على ضربين: فضربٌ مؤثر نحو ضربتُ زيداً، وقتلت بكراً، والضرب الآخر: واصل إلى الاسم فقط غير مؤثر فيه، نحو: ذكرتُ زيداً ومدحتُ عمراً، وهجوتُ بكراً، فإنّ هذه تتعدى إلى الحيّ والميّت والشاهد والغائب، وإنْ كنت إنّما تمدح الذات وتذمّها، إلا أنها غير مؤثرة"[134].فما ورد في نص ابن السراج نجد صداه في ما اقترحه أوستين من تقسيم للأفعال الكلامية إذ يُدرج ضمن القسمين الثاني والثالث من تقسيماته والتي يعنونهما بعنوان(الفعل المتضمِن في القول، والفعل الناتج عن القول)، يقصد بالأول:" الفعل الإنجازي الحقيقي، إذ إنّه عملٌ يُنجز بقولٍ ما"[135]، ومع القيام بفعل القول، وما يصحبه من فعلٍ متضمن في القول (القوة)، فقد يكون الفاعل (المتكلِم) قائماً بفعلٍ ثالث

هو التسبب في نشوء آثار في المشاعر والتفكير مثل: الإقناع، المدح، التضليل، الهجاء...إلخ، ويسمى الفعل التأثيري[136].

ولعلّ مما ينبغي الإشارة إليه أنَّ الفعلين مرتبطان ارتباطاً مباشراً بالتعبيرية التي أشار إليها سيرل والتي يمكن تلخيص مضمونها بأنّها التعبير عن حالةٍ نفسيّة يُحدّدها شرط صدق النيّة المتعلق بموقف يحدّده المحتوى الخبري[137]، فضلاً عن ما يتضمنه من تلّفظ وفقاً للإستيراتيجية التوجيهية، وذلك أنّ الأمر والنهي يُصنّف على أنّه جزء من الأفعال التوجيهية[138].

*نظرية نحو الكلام بين النقد والتقييم:

بعد هذه المحاولة التحليلية التي هدفت إلى قراءة موضوعية لنظرية نحو الكلام للدكتور الخالدي، يُمكننا أن نُقدِّم بعض الملاحظ النقدية حولها، والتي تُسْهِم في تحسين وضعية الدرس اللساني العربي المعاصر.وحقيقةً لا يسمح المقام بمحاولة تقييم أوّلي للكتاب، فقد عرض البحث لخطوطٍ عريضة، على أساس من معرفتنا الحاضرة القاصرة به.

نلحظ أنّ قراءة الخالدي للتراث اللغوي لا تحمل من سمات التجديد والمعاصرة ما كان يُتطلّع إليه حين قراءة مقدِّمة الكتاب، وذلك بسبب عدم وجود صدىً واضح للمناهج اللسانية الحديثة، فضلاً عن عدم إشارته إلى المصطلحات اللسانية إلا ما ندر، إذ ذكر في بعض المواضع مصطلح (التداولية)، و(نحو النص ـ لسانيات النص)، و(البنية العميقة).ومن الملاحظ أيضاً عدم إشارته للتجارب التي سبقته لبعض اللسانيين العرب الذين حاولوا قراءة التراث قراءة لسانية معاصرة.ومما نسجّله في هذا المقام، أنّ الخالدي اعتنى بالتراث اللغوي أيُمّا عناية، ولاسيما كتاب سيبويه الذي نجد صداه واضحاً في ثنايا كتابه، إذ عمد في كثير من النصوص إلى الإستشهاد بنصوص الكتاب، وأحسب أنّ هذا الأمر من المآخذ عليه؛ وذلك لأنّه ينبغي أن يكون هناك تنوعاً وانتقاءً من مصادر العلماء القدماء.

ومن باب الإنصاف العلمي لجهوده، فإنّ عمله جادّاً حاول فيه خوض غمار التراث العربي الزاخر بالنظريات العلمية، وهذا الأمر تطلّب منه جُهداً كبيراً، تلمسناه في طرحه العلمي المتميّز، وبالنتيجة فإنّ هكذا عمل يجعل لسانيات التراث تخصّصاً خاضعاً لفهم الأفراد واختلاف تعاملاتهم معه[139]. ومهما يكن من أمرٍ، فإنّ هذا التقارب ـ على

اختلاف نسبته ـ دليلٌ قاطع على تطور آراء القدماء نسبةً إلى زمانهم، "وما خلّفوه لنا في هذا المضمار يكشف لنا بجلاء أنّهم ترقّوا في بحوثهم اللغوية من مستوى العبارة، وهو مستوى اللّغة مجسّدة في أنماط من الكلام قد قيلت فعلاً، إلى مستوى اللغة وهي في مقامهم اللغة العربية"[140].وأخيراً يمكننا القول: إنّ محاولة الخالدي محاولةً جادّة، إذ بإمكان الباحث الاعتماد عليها كركيزة أساسية، يُكوِّن من خلالها فكرة عامّةً تؤهله لسبر أغوار التراث اللغوي، وذلك نتيجة عرضه ومنهجه الدقيق الذي انتهجه في كتابه، إذ كان علمياً وتعليمياً في الوقت نفسه.

العدد 55

20محرم 1440هـ

30أيلول 2018م

Σ

الخاتمة والنتائج:

بعد القراءة الموضوعية في نظرية نحو الكلام يمكننا أن نخلص إلى ما يأتي :

1. **إعتمد الدكتور الخالدي على أقوال العلماء القدماء ،فهو لايعرض أفكارهم بشكلٍ تقديري ،وإنّما يعتمد منهجاً منظماً قوامه الأدلة الفعلية المستقاة من أقوالهم.**
2. **حققت نظرية نحو الكلام علميتها؛ وذلك من خلال المادة المعينة الخاضعة للدراسة بصورةٍ قابلة للتطبيق ،وبيّنا ذلك عند قراءتها في ضوء المناهج اللسانية المعاصرة.**
3. **إنّ دراسة التراث اللغوي واللسانيات المعاصرة ،تعدُّ بمثابة سلسلة مترابطة الحلقات ،إذ تُكمِّل إحداهما الأخرى من دون انفصال أو تحيُّز.**
4. **بيّن البحث أنّه بالإمكان إدخال مفاهيم اللسانيات مع مفاهيم التراث اللغوي ، ليُخرج لنا ثماراً مفهومية جديدة وحصيلة معرفية متفردة وليست صورة مشوّهة للتراث ولاهي صورة منسلخة من اللسانيات،وإنّما هي عطاء نوعي.**

20محرم 1440هـ
30أيلول 2018م

Σ

الهوامش

(1)ينظر: مباحث تأسيسيّة في اللسانيات، د. عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2010م : 10.

(2)ينظر: اللسانيات وأسسها المعرفية، د. عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، تونس، د. ت : 24، ومحاضرات في اللسانيات، د. فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط2/ 2016م : 25.

(3)محاضرات في اللسانيات : 26 وما بعدها.

(4)اللسانيات وأسسها المعرفية : 41، وينظر: مباحث تأسيسيّة في اللسانيات : 19 فما بعدها.

(5)المصدر نفسه والصفحة نفسها، وينظر: مباحث تأسيسية في اللسانيات :119 فما بعدها.

(6)ينظر: دراسات لسانية تطبيقية، د. مازن الوعر، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1/1989م :37.

(7)ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة ـ دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، د. حافظ إسماعيلي علوي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط/ 2009م :94 .

(8)ينظر: المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية، د. عبد العزيز حمودة، عالم المعرفة، مطابع الوطن، الكويت/ 2001م :198.

(9)ينظر: النظرية اللغوية في التراث العربي، د. محمد عبد العزيز الدايم، دار السلام، القاهرة، ط1/ 2006م :18، والمرايا المقعرة :198.

(10)ينظر: المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الثقافة، ط2/ 1979م :202.

(11)ينظر: المعجم الفلسفي : 202، والنظرية اللغوية في التراث العربي : 19.

(12)النظرية في التراث العربي :18.

(13)ينظر: القارئ والنص ـ العلامة والدلالة، سيزا قاسم، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1/2014م : 194، ومقاربات نقدية في الثقافة والتراث، د. صالح هويدي، دار الشؤون الثقافية العامة ـ بغداد، ط1/2013م :6.

(14)رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، د. حسن خميس الملخ، دار الشروق، عمان، ط1/2006م : 7.

(15)نظرية نحو الكلام ـ رؤية عربية معاصرة، د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط1/2014م :6.

(16)المصدر نفسه : 9.

(17)نظرية نحو الكلام : 10.

(18)علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ـ دراسة تطبيقية على السور المكية، د. صبحي الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1/2000م :13.

(19)رؤى لسانية في نظرية النحو العربي :77.

(20)نظرية نحو الكلام :7.

(21)ينظر: المصدر نفسه : 38 - 118 .

(22)ينظر: المصدر نفسه : 37 فما بعدها.

(23)ينظر: نظرية نحو الكلام : 26 .

(24)ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1978م : 74/1.

(25)ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، 1985م : 58/1 .

(26)ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، منشورات ناصر خسرو، طهران، ط7، 1425هـ : 6/1 .

(27)ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، عبد الرحمن الحاج صالح، مطبوعات المجمع العلمي في الجزائر، ط1، 2007م : 391/1.

(28)ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

[29]ينظر: تفصيل هذه الاتجاهات في: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية : 12/1 - 14، وفي اللسانيات العامة ـ تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، د. مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط2010/1م : 104 فما بعدها، واللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 404، ومدخل إلى دراسة الجملة العربية، د. محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، بيروت، د. ط 1988م : 68.

[30]ينظر: المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية : 21.

[31]ينظر: نظرية نحو الكلام : 21.

[32]ينظر: الأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية، د. محمد محمد العمر، دار أسامة، عمّان، ط1، 2012م : 8.

[33]ينظر: في اللسانيات العامة : 245.

[34]ينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، د. مصطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1، 2013م : 39.

[35]ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د. ط ، 2005م : 240.

[36]ينظر: اتجاهات البحث اللساني، ميلكاإفيتش، ترجمة: د, سعد مصلوح ود. وفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، د. ط 2000م : 193، والتفكير اللغوي بين القديم والجديد : 241، واللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات : 67 فما بعدها، والتفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث ـ الأصول والاتجاهات، د. خالد خليل هويدي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010م : 59.

[37]ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، د. محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1 / 2011م : 209، ومحاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، شفيقة العلوي، أبحاث للترجمة والتوزيع، بيروت، ط1، 2004م : 32، والألسنية روّاد وأعلام، د. هيام كريدية، د. م، بيروت، ط1، 2010م : 193، ومحاضرات في اللسانيات (الشايب) : 392.

[38]ينظر: اتجاهات البحث اللساني : 273، واللسانيات ـ المجال، والوظيفة، والمنهج، د. سمير استيتية، عالم الكتب الحديث، إربد، ط2، 2008م : 166، واللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات : 376.

[39]ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : 209، ومحاضرات في اللسانيات (الشايب) : 393، وأهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب، ونظريات البحث اللغوي الحديث، د. حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994م : 28، والألسنية روّاد وأعلام : 196.

[40]محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة : 35.

[41]اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات : 396.

[42]ينظر: نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث، د. نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1 /1980م : 32.

[43]نظرية نحو الكلام : 129.

[44]الكتاب : 84/1.

[45]نظرية نحو الكلام : 130.

[46]نظرية نحو الكلام : 130، وينظر: كتاب سيبويه : 312/1، و316/1، 343/1، 36/2.

[47]ينظر: نظرية نحو الكلام : 131 فما بعدها.

[48]ينظر: محاضرات في اللسانيات : 393.

[49]ينظر: المصدر نفسه : 392، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : 210.

[50]ينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات : 393.

[51]المصدر نفسه : 392 .

[52]نظرية نحو الكلام : 132.

[53]ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(54)ينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات : 395 فما بعدها، والألسنية المبادئ والأعلام د.ميشال زكريا،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشروالتوزيع،بيروت،ط1983،2م : 195 فما بعدها.

(55)ينظر: نظرية نحو الكلام : 134 - 139، و203 - 205.

(56)نظرية النحو العربي : 25.

(57)ينظر: نظرية نحو الكلام : 253.

(58)ينظر: أُسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط8، 1998م : 108، ومحاضرات في اللسانيات : 385، ومحاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة : 36، والألسنية روّاد وأعلام : 201.

(59)نظرية نحو الكلام : 253.

(60)الكتاب : 174/1.

(61)نظرية نحو الكلام : 253.

(62)ينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات : 402، وقضايا لسانية وحضارية، د. منذر عيّاشي، دارطلاس للدراسات والنشر والترجمة، دمشق، ط1/ 1991م : 114.

(63)ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية : 215/1.

(64)ينظر: اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات : 405، ومحاضرات اللسانيات : 384.

(65)ينظر: الألسنية المبادئ والأعلام : 26، ومحاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة : ص40، وشظايا لسانية، د. مجيد الماشطة، دار السياب، لندن، ط1/ 2008م : 64.

(66)ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد : 156، ومحاضرات في اللسانيات : 399.

(67)ينظر: البُنى النحوية، نعوم تشومسكي، ترجمة: د. يوئيل يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط1987/1م : 5، ونظرية النحو التوليدي التحويلي في الدراسات اللسانية العربية، د. كريم عبيد علوي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط2012/1 : 14، ومحاضرات في اللسانيات : 399.

(68)بُنيان اللغة، نعوم تشومسكي، ترجمة: إبراهيم الكلثم، جداول للنشر والتوزيع والترجمة، بيروت، ط2017/1م : 11.

(69)ينظر: الألسنية المبادئ والأعلام : 261 فما بعدها.

(70)ينظر: مبادىء اللسانيات، د. أحمد محمد قدور، الدار العربية ـ بيروت، ط2011/1م : 214.

(71)التطور الذاتي في الألسنية التوليدية والتحويلية، د. ميشال زكريا، الفكر العربي المعاصر ـ بيروت، العدد (25)/ 1983م : 19.

(72)ينظر: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة : 40، والألسنية روّاد وأعلام : 210، وشظايا لسانية : 66، ومبادىء اللسانيات : 315، ومدخل إلى اللسانيات، د. محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1/ 2014م : 83.

(73)ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1/ 2004م : 140، ومبادىء اللسانيات : 316، ودراسات لسانية تطبيقية : 67.

(74)نظرية نحو الكلام : 139.

(75)ينظر: التحويل في النحو العربي ـ البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة، د. رابح بو معزة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط2008/1م : 72، قد يكون للتحويل نماذج عدّة منها: التحويل بالقلب، والتحويل بالحذف، والتحويل بالتبديل، والتحويل بالجمع، ينظر: مبادىء اللسانيات : 320.

(76)نظرية نحو الكلام : 139.

(77)ينظر: نظرية نحو الكلام : 140.

(78)الكتاب : 34/1 .

(79)نظرية نحو الكلام : 140 فما بعدها.

(80)ينظر: المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، ط2/ 2007م : 332.

Σ

[81]ينظر: أساليب الجملة، عبد القادر مرعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة/1979م : 63، والتحويل في النحو العربي : 73.
[82]ينظر: مبادىء اللسانيات : 320.
[83]ينظر: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث : 42.
[84]ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني (ت417هـ)، تصحيح السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، لبنان/ 1978م : 106 فما بعدها.
[85]ينظر: الأصول في النحو: 32/2، و254/2.
[86]ينظر: الألسنية المبادىء والأعلام : 267، واللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة : 152، ومحاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة : 52 فما بعدها، والتفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث : 191.
[87]ينظر: بُنيان اللغة : 31، والأسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية : 303.
[88]ينظر: بحوث ألسنية عربية، د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1/ 1992 : 47، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة : 46، ونظرية النحو التوليدي التحويلي : 15، والعربية بين السليقة والتقعيد ـ دراسة لسانية، د. رياض عثمان، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط 2012 : 54 .
[89]نظرية نحو الكلام : 147.
[90]المصدر نفسه: 148.
[91]ينظر: المصدر نفسه : 148 .
[92]الكتاب : 270/1 فما بعدها.
[93]ينظر: نظرية نحو الكلام : 149 - 151 .
[94]ينظر: التحويل في النحو العربي : 70.
[95]ينظر: بُنيان اللغة : 32.
[96]ينظر: اللسانيات المجال، والوظيفة، والمنهج : 248 .
[97]ينظر: مدخل إلى اللسانيات : 70، واتجاهات البحث اللساني : 247، والتفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث : 257 .
[98]اللسانيات الوظيفية ـ مدخل نظري، د. أحمد المتوكل، دار الكتاب الجديد المتحدة ـ بيروت، ط2/ 2020م : 113.
[99]ينظر: التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث : 260.
[100]ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة : 346.
[101]ينظر: استراتيجيات الخطاب : 23، وفي اللسانيات العامة : 81.
[102]ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[103]آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر : 14.
[104]ينظر: دراسات لسانية تطبيقية : 42، ومبادىء اللسانيات:384، والدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه، د. محمد سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط/ 2006م : 158.
[105]قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، د. أحمد المتوكل، دار الأمان، الرباط، ط1/ 2013م : 561.
[106]ينظر: المصدر نفسه : 562، المقصود بالوجهية أي (التركيبية).
[107]ينظر: النحو والدلالة ــ مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، د. محمد حماسة عبد اللطيف، القاهرة، ط1/ 1983م : 41.
[108]ينظر: نظرية نحو الكلام : 178 .
[109]ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1988م : 228/7 – 229.

[110]ينظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، د. مازن الوعر، دار طلاس ـ دمشق، ط1/ 1987م : 39.
[111]الكتاب : 23/1.
[112]الأصول : 68/1 .
[113]ينظر: نظرية نحو الكلام : 179، والمعنى وظلال المعنى : 304، والدلالة والتقعيد النحوي : 158 .
[114]ينظر: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : 513 .
[115]نظرية نحو الكلام : 181.
[116]ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[117]شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستربادي، دار الكتب العلمية، بيروت/ 1985م : 70/1 .
[118]ينظر : نظرية نحو الكلام : 182 .
[119]ينظر: اللسانيات الوظيفية : 131.
[120]نظرات في الجملة العربية، د. كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1/ 2005م : 141 فما بعدها.
[121]ينظر: نحو نظرية لسانية عربية حديثة : 43 .
[122]ينظر: اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة : 96، وفي اللسانيات العامة : 82، والمقاييس الأسلوبية في الدراسات القرآنية، د. جمال حضري، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ـ بيروت، ط1/ 2010م : 209 فما بعدها.
[123]الكتاب : 257/1 فما بعدها.
[124]ينظر: نظرية نحو الكلام : 323، والتداولية عند العرب، د. مسعود صحراوي، دار الطليعة ـ بيروت، ط1/ 2005 : 185.
[125]ينظر: نظرية نحو الكلام : 321 .
[126]ينظر: اللسانيات اتجاهاتها وقضايا الراهنة : 97.
[127]ينظر: في اللسانيات العامة : 83.
[128]ينظر: الفكر اللساني التداولي ـ قراءات في التراث والحداثة، د. محمد عديل عبد العزيز علي، عالم الكتب الحديث ـ إربد، ط1/ 2016م : 25.
[129]التداولية عند العلماء العرب : 40.
[130]ينظر: نظرية نحو الكلام : 234.
[131]الكتاب : 37/1 فما بعدها.
[132]نظرية نحو الكلام : 235 .
[133]ينظر: الدلالة والتقعيد النحوي : 407، والفكر اللساني التداولي : 37 .
[134]الأصول في النحو : 82/1 .
[135]التداولية عند العرب : 42.
[136]ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.
[137]ينظر: نظرية الفعل الكلامي، هشام إ. عبد الله الخليفة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1 /2007م : 126، ونظرية نحو الكلام : 236.
[138]ينظر: استراتيجيات الخطاب : 331 و 340 .
[139]ينظر: خصائص الخطاب اللساني ـ أعمال ميشال زكريا أنموذجاً، هبة خياري، الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2011م : 202.
[140]التفكير اللساني في الحضارة العربية، د. عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، ط1، 1981م : 24.

المصادر والمراجع

1. إتجاهات البحث اللساني،ميلكا إفيتش،ترجمة:د.سعد مصلوح ود.وفاء كامل فايد،المجلس الأعلى للثقافة،د.ط،2000م.
2. أساليب الجملة ،عبد القادر مرعي،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة،1979م.
3. استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية ،د.عبد الهادي بن ظافر الشهري،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت،ط1،2004م.
4. الأُسس الإبستمولوجية للنظرية اللسانية البنيوية والتوليدية،د.محمد محمد العمر، دار أسامة، عمّان، ط1،2012م.
5. أُسس علم اللغة،ماريو باي،ترجمة:د.أحمد مختار عمر،عالم الكتب،القاهرة،ط8،1998م.
6. الأصول في النحو ، إبن السراج(ت 316هـ)،تحقيق: عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة،1985م.
7. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ،د.محمود أحمد نحلة،مكتبة الآداب ،القاهرة ،ط1،2011م.
8. الألسنية المبادئ والأعلام ،د.ميشال زكريا ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،ط2،1983م.
9. الألسنية روّاد وأعلام،د.هيام كريدية،د.م،بيروت،ط1،2010م.
10. أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث،د.حسام البهنساوي،مكتبة الثقافة الدينية،القاهرة،1994م.
11. بحوث ألسنية عربية،د.ميشال زكريا،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،ط1،1992م.
12. بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ،د.عبد الرحمن الحاج صالح،مطبوعات المجمع العلمي الجزائري،الجزائر،ط1،2007م.
13. البُنى النحوية،نعوم تشومسكي،ترجمة:يؤيل يوسف عزيز،دار الشؤون الثقافية،بغداد،ط1،1987م.
14. بُنيان اللغة،نعوم تشومسكي،ترجمة:إبراهيم الكلثم،جداول للنشر والتوزيع والترجمة،بيروت،ط1،2017م.
15. التحويل في النحو العربي البنية العميقة للصيغ والتراكيب المحولة،د.رابح بومعزة،عالم الكتب الحديث،إربد ،ط1،2008م.

16. التداولية عند العرب ،د.مسعود صحراوي،دار الطليعة ،بيروت،ط2005،1م.
17. التطور الذاتي في الألسنية التوليدسة التحويلية،د.ميشال زكريا،الفكر العربي المعاصر،بيروت،العدد(25)،1983م.
18. التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث الأصول والإتجاهات،د.خالد خليل هويدي،الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،ط2010،1م.
19. التفكير اللساني في الحضارة العربية ،د.عبد السلام المسدي ،الدار العربية للكتاب،تونس،ط1981،1م.
20. التفكير اللغوي بين القديم والجديد ،د.كمال بشر،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،د.ط،2005م.
21. خصائص الخطاب اللساني-أعمال ميشال زكريا انموذجاً،هبة خياري ،الوسام العربي للنشر والتوزيع،الجزائر،ط2011،1م.
22. دراسات لسانية تطبيقية،د.مازن الوعر،دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر،دمشق،ط1989،1م.
23. الدلالة والتقعيد النحوي دراسة في فكر سيبويه،د.محمد سالم ،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع،القاهرة،ط2006،1م.
24. دلائل الإعجاز في علم المعاني،عبد القاهر الجرجاني(ت417هـ)،تصحيح:السيد محمد رشيد رضا،دار المعرفة للطباعة والنشر ،لبنان ،1978م.
25. رؤى لسانية في نظرية النحو العربي،د.حسن خميس الملخ،دار الشروق ،عمان،ط2006،1م.
26. شرح الرضي على الكافية،رضي الدين الاستربادي(ت686هـ)،دار الكتب العلمية ،بيرةت،1985م.
27. شظايا لسانية، د.مجيد الماشطة،دار السياب،لندن،ط2008،1م.
28. العربية بين السليقة والتقعيد دراسة لسانية،د.رياض عثمان ،دار الكتب العلمية،،بيروت،ط2012،1م.
29. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق دراسة تطبيقية على السور المكية،د.صبحي الفقي،دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع،ط2000،1م .
30. العين ،الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175هـ)،تحقيق:د.مهدي المحزومي ود.إبراهيم السامرائي،مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ،بيرةت،ط1988،1م.
31. الفكر اللساني التداولي– قراءات في التراث والحداثة،د.محمد عديل عبد العزيز علي،عالم الكتب الحديث،إربد،ط2016،1م.
32. في اللسانيات العامة تاريخها ،طبيعتها،موضوعها،مفاهيمها،د.مصطفى غلفان ،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت،ط2010،1م.
33. القارئ والنص العلامة والدلالة،سيزا قاسم،مكتبة الأسرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط2014،1م.
34. قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية،د.أحمد المتوكل ،دار الأمان،الرباط،ط2013،1م.
35. قضايا لسانية وحضارية ،د.منذر عيّاشي،دار طلاس للدراسات والنشر والترجمة،دمشق،ط1991،1م.
36. الكتاب ،سيبويه(ت180هـ) ،تحقيق:عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة ،1978م.
37. اللسانيات اتجاهاتها وقضاياها الراهنة،د.نعمان بوقرة،عالم الكتب الحديث،إربد،ط2009،1م.
38. اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات ،د.مصطفى غلفان،دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت،ط2013،1م.
39. اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج،د.سمير شريف استيتية،عالم الكتب الحديث ،إربد،ط2008،2م.

40. اللسانيات الوظيفية مدخل نظري،د.أحمد المتوكل،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت،ط2،2010م.
41. اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته،د.حافظ إسماعيلي علوي،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت،ط1،2009م.
42. اللسانيات وأُسسها المعرفية،د.عبد السلام المسدي،الدار التونسية للنشر،تونس،ط1،د.ت.
43. مباحث تأسيسة في اللسانيات ،د.عبد السلام المسدي ،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت،ط1،2010م.
44. مبادئ اللسانيات ،د.أحمد محمد قدور،الدار العربية،بيروت،ط1،2011م.
45. محاضرات في اللسانيات ،د.فوزي الشايب،عالم الكتب الحديث،إربد،ط2،2016م .
46. محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة،شفيقة العلوي،أبحاث للترجمة والتوزيع،بيروت،ط1،2004م.
47. مدخل إلى اللسانيات ،د.محمد محمد يونس علي،دار الكتاب الجديد المتحدة،بيروت،ط1،2014م.
48. مدخل إلى دراسة الجملة،د.محمود أحمد نحلة،دار النهضة العربية ،بيروت،د.ط،1988م.
49. المرايا المقعرة نحو نظرية نقدية عربية،د.عبد العزيز حمودة،عالم المعرفة،مطابع الوطن،الكويت،2001م.
50. المعجم الفلسفي ،مجمع اللغة العربية بالقاهرة،دار الثقافة ،ط2،1979م .
51. المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية ،د.محمد محمد يونس علي،دار المدار الإسلامي ،بيروت،ط2،2007م.
52. مقاربات نقدية في الثقافة والتراث،د.صالح هويدي،دار الشؤون الثقافية،بغداد،ط1،2013م .
53. المقاييس الأسلوبية في الدراسات القرآنية،د.جما حضري،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،ط1،2010م.
54. النحو الدلالة – مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي،د.محمدحماسة عبد اللطيف،القاهرة،ط1،1983م.
55. النحو الوافي ،عباس حسن، منشورات ناصر خسرو،طهران ،ط7،1425هـ .
56. نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ،د.مازن الوعر،دار طلاس، دمشق،ط1،1987م.
57. نظرات في الجملة العربية،د.كريم حسين ناصح الخالدي،دار صفاء،عمان،ط1،2005م.
58. نظرية الفعل الكلامي،هشام إ.عبد الله خليفة،مكتبة لبنان ناشرون ،بيروت،ط1،2007م.
59. النظرية اللغوية في التراث العربي ،د.محمد عبد الزيز الدايم،دار السلام،القاهرة،ط1،2006م.
60. نظرية النحو التوليدي التحويلي في الدراسات اللسانية العربية،د.كريم عبيد علوي،دار الشؤون الثقافية،بغداد،ط1،2012م.
61. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث،د.نهاد الموسى،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،ط1،1980م.
62. نظرية نحو الكلام رؤية عربية أصيلة،د.كريم حسين ناصح الخالدي،دار الكتب العلمية،بيروت،ط1،2014م.

العدد 55

20محرم 1440هـ
30أيلول 2018م

Abstract :

This research is an attempt to find solutions to what is said to be a contradiction between Arabic grammar and linguistics. Linguistics can contribute to the development and modernization of grammatical issues, and therefore there is no contradiction between them because this is ambiguous and impulsive because it overlooks the importance of defining and controlling concepts. Each concept has its own epistemological characteristics And that this concept is felt through the existence of fundamental differences between grammar and linguistics, but this difference does not negate cooperation and integration between them. This raises several questions in our research to raise the theoretical and practical aspects of the combination of some of the concepts of heritage and contemporary linguistic concepts, including: Are linguistics offensive to the Arab? Is it permissible to combine two seemingly different subjects? We have embarked on this attempt to read objectively in the theory of the task of founding a science of grammar and linguistics in the Arab world, has a clear approach in their study is Dr. Karim Hussein Naseh Al-Khalidi through the phenomena of systematic methodology contributed to the development of linguistics in the Arab world in general and Iraq in particular, In his book The Theory Towards Speech ... an authentic Arab vision, he tried to put the features of the theory of grammar in the light of the contemporary linguistic methods; to give a bright picture of the theory of Arabic grammar, which is more acceptable to the contemporary reader in all his cultural styles and the different nationality of his affiliation.

العدد
55

20محرم
1440هـ
30أيلول
2018م